الأمم المتحدة

S/2005/149

مجلس الأمن

Distr.: General
8 March 2005
Arabic
Original: English

التقرير الثالث للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي مدد فيه المجلس ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لغاية ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وطلب مني تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن الحالة في بوروندي، وعن تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة. ويغطي هذا التقرير أهم التطورات الحاصلة منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/902)

ثانيا – العملية الانتقالية

٢ – سمح تمديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ للأطراف البوروندية بتحقيق تقدم في عملية السلام، على الرغم من بعض حالات التأخير في الجدول الانتخابي. وأصدرت الحكومة الانتقالية منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر عددا من القوانين الهامة، منها قوانين إنشاء قوة الدفاع الوطنية وقوة الشرطة الوطنية. كما أصدر الرئيس قانونا بإنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، ومرسوما بحقوق محدودة في التجمُّع أثناء الحملة الانتخابية لاعتماد الدستور. وبينما سيُجرى الاستفتاء الشعبي على الدستور وفقا لقانون الانتخابات الوطني لعام ١٩٩٣، إلا أنه يتعين إقرار قانون انتخابي جديد، وقانون للمجالس البلدية قبل عقد الانتخابات التالية.

النقاش الدائر حول دستور ما بعد المرحلة الانتقالية

٣ – استمر بعض الزعماء السياسيين البوروندين في الدعوة إلى مواصلة المناقشات حول نص مسودة الدستور قبل إجراء استفتاء شعبي على دستور ما بعد المرحلة الانتقالية. وقد

100305 100305 05-25365 (A)
0525365

انضم إلى هؤلاء الزعماء الرئيس دوميتيان ندايزيي، الذي طلب في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ تأويلا من المحكمة الدستورية يسمح بإخضاع تعديل الدستور للاستفتاء الشعبي مباشرة أو من خلال الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، واستجابت المحكمة الدستورية لطلبه فورا. وطلب الرئيس إلى المحكمة تحديد ما إذا كانت له صلاحية تعديل المادتين ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من مسودة الدستور مباشرة. ويجدر التنويه إلى أن المادة ٣٠١ تحظر على الرؤساء الانتقاليين ترشيح أنفسهم في الانتخابات الرئيسية الأولى؛ وتقتضي المادة ٣٠٢ أن تنتخب الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ معا الرئيس الأول لفترة ما بعد الانتقال؛ وتقضي المادة ٣٠٣ بأن يعين بالتشارك، وفي ظروف محددة، عدد إضافي من النواب في الجمعية الوطنية يتراوح عددهم من ١٨ إلى ٢١ عضوا.

٤ - وردا على إعلان الرئيس نيته بتعديل الدستور، دعا حزب الرئيس وهو الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، إلى اعتماد الدستور في الاستفتاء الشعبي، إلا أنه رفض أية تعديلات قبل الاستفتاء. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أصدرت المجموعة البرلمانية للجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية بيانا أكدت فيه على أن التعديلات المقترحة تتعارض مع اتفاق أروشا. وكذلك أعلنت أكبر مجموعة من المجموعات المسلحة السابقة وهي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا)، عن معارضتها، وأصدرت بيانا اتهمت فيه الرئيس ندايزيي بمحاولة تأخير الانتخابات. كما حذر حزب نكورونزيزا أيضا من أن ''العودة إلى الحرب'' لا تزال خيارا مطروحا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير أصدر ١١ حزبا سياسيا (منها الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية) بلاغا مشتركا يندد بمحاولات الرئيس تعديل الدستور.

٥ - ومن ناحية أخرى أيد حزبُ رئيس الوزراء، اتحادُ التقدم الوطني، الرئيسَ، ودعا بقوة إلى تعديل مسودة الدستور. وردا على البلاغ الصادر عن ١١ حزبا في ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد رئيس اتحاد التقدم الوطني مؤتمرا صحفيا في ٢٠ كانون الثاني/يناير، عزا فيه المأزق الذي وصلت إليه الأمور إلى الانقسامات داخل مجموعة الأحزاب السبعة التي يسيطر عليها الهوتو، ودعاها إلى التوصل إلى موقف مشترك. وأعاد التأكيد على موقف اتحاد التقدم الوطني القاضي بضرورة إعادة التفاوض على مسودة الدستور.

٦ - وخلال تلك الفترة التقت ممثلتي الخاصة في بوروندي، كارولين ماكاسكي مع الرئيس ندايزيي في عدة مناسبات، وكذلك مع زعماء آخرين لمناقشة التعديلات الدستورية المقترحة. وحاولت ممثلي الخاصة أن توضح للأطراف أهمية التقيد باتفاق أروشا وتنفيذه،

على نحو ما اتفقت عليه الجهات الموقعة، بدعم من المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي.

٧ - وقام القادة الإقليميون بدور هام في معالجة هذه المسألة. ففي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، التقى نائب رئيس جنوب أفريقيا، وميسر عملية السلام في بوروندي مع رئيس مبادرة السلام الإقليمية للبحيرات الكبرى المتعلقة ببوروندي ونائب رئيسها في كمبالا، وهما الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، والرئيس مكابا، رئيس جمهورية تترانيا، للتباحث بشأن الحالة في بوروندي. ثم سافر الميسر إلى بوجومبورا يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، حيث سلم رسالة من قادة المنطقة إلى جميع الأطراف، تعارض تعديل الدستور قبل الاستفتاء الشعبي، وتذكرهم بواجباتهم بموجب اتفاق أروشا.

٨ - وعقب فترة من عدم التيقن، وعدم الارتياح بشكل متزايد على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية أعلن الرئيس ندايزيي في ٤ شباط/فبراير أنه سيتخلى عن التعديل الدستوري. ورحب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، ضمن أحزاب أخرى، بقرار الرئيس، غير أن اتحاد التقدم الوطني أعلن عدم ارتياحه. وبهذا الصدد دعت ثلاثة أحزاب يسيطر عليها التوتسي منذ ذلك الوقت، وهي اتحاد التقدم الوطني، والتجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحزب التقويم الوطني (PARENA) الناخبين إلى التصويت ضد الدستور في الاستفتاء الشعبي.

العملية الانتخابية

٩ - وينبغي التنويه إلى أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة نشرت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ جدولا زمنيا للاستفتاء الشعبي والانتخابات وافقت عليه الحكومة الانتقالية والمبادرة الإقليمية. ووفقا لذلك الجدول الزمني كان من المقرر إجراء الاستفتاء في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تليه الانتخابات ''القروية''، والانتخابات البلدية والتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ في الفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥. وكان من المقرر تتويج العملية بالانتخاب غير المباشر للرئيس من قِبل البرلمان في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأجلت اللجنة الانتخابية مرتين موعد الاستفتاء الشعبي إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وإلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، متعللة بالصعوبات التنفيذية. ولم تعلن اللجنة حتى الآن جدولا زمنيا منقحا للانتخابات.

١٠ - وعلى الرغم من تفاوت مواعيد الانتخابات، تحقق تقدم ملحوظ في الاستعدادات للاستفتاء الشعبي والانتخابات خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد سجلت الأحزاب

والحركات السياسية المسلحة نفسها كأحزاب سياسية، مما يسمح لها بالمشاركة في الاستفتاء الشعبي والانتخابات اللاحقة. وبدأ تسجيل الناخبين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بدعم لوجستي واسع النطاق قامت عملية الأمم المتحدة في بوروندي بتعبئته، بما في ذلك نقل مواد التسجيل والمواد الانتخابية من بوجومبورا إلى جميع المقاطعات الـ ١٧. وشهدت أعداد الناخبين المسجلين ارتفاعا مفاجئا، بعد بداية بطيئة، مما دفع اللجنة الانتخابية إلى تمديد العملية يوما إضافيا لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وارتفعت النسبة المئوية للتسجيل، حيث تراوحت بين ٦٠ و ٩٠ في المائة على مستوى المقاطعات. وسجل ما مجموعه ٣ ١٣٤ ١١٦ بوروندیا أنفسهم للتصويت.

١١ - وتبين أن معالجة بطاقات تسجيل الناخبين، ونشر قوائم الناخبين، بما في ذلك عمليات الطعون تستغرق وقتا طويلا وتشكل تحديا لوجستيا. وقدمت عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي المساعدة للجنة الانتخابية بتوفير معدات إضافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومولدات كهربائية، ومشورة تقنية من أجل مواجهة هذه التحديات. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نشرت اللجنة الانتخابية قوائم تسجيل الناخبين. وتلت ذلك فترة ١٠ أيام للطعون والاعتراضات، انتهت بنجاح في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، مما سمح بنشر القوائم النهائية. وبدأت طباعة بطاقات الناخبين في ١٨ شباط/فبراير. ومنذ ذلك الحين عملت عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمساعدة اللجنة الانتخابية على نقل المواد الانتخابية إلى مقارها في المقاطعات، ومن ثم تتولى اللجان الفرعية التابعة للجنة الانتخابية في المقاطعات نقل هذه المواد إلى البلديات ومراكز الاقتراع. كما قدمت عملية الأمم المتحدة معونة تقنية إلى اللجنة في إطار حملتها للتوعية المدنية.

١٢ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، أود أن أعرب عن ارتياحي لمسارعة المانحين إلى دعم العملية. وبحلول بداية عام ٢٠٠٥، كان الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تلقى ٠٠٠ ٧٩٩ ١٢ دولار. وتعهدت كل من بلجيكا والاتحاد الأوروبي بتقديم تبرعات إضافية، بينما تدرس اليابان إمكانية التبرع. كما وردت مساعدة هامة من حكومتي جنوب أفريقيا ورواندا، اللتين وفرت إحداهما صناديق اقتراع وغرف تصويت، والأخرى حواسيب. ويُقدر بأن الأمر سيتطلب ٢٣ مليون دولار لتغطية العملية الانتخابية بأكملها، بما فيها الاستفتاء الشعبي.

١٣ - وبعد إكمال الاستفتاء الشعبي سيتمثل التحدي الرئيسي في سن قانون الانتخابات والبلديات، الذين لا يمكن إجراء الانتخابات الوطنية بدونهما. وفي ٢ شباط/فبراير أفاد ناطق

باسم الرئيس ندايزيي أن نص القانونين وُضعا في صيغتهما النهائية، وهما جاهزان للتقديم إلى مجلس الوزراء، قبل إحالتهما على الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وبحلول ٢١ شباط/فبراير، كان مشروعا القانونين قيد المناقشة. وكان من المقرر أن يُخضع البرلمانيون كلا من قانوني الانتخابات والبلديات لتمحيص دقيق في سياق الترتيبات المقبلة لتقاسم السلطة. وينبغي الانتهاء من مناقشة مشروعي القانونين واعتمادهما بسرعة لتفادي أية تأخيرات إضافية في الجدول الزمني للانتخابات. وينبغي للحكومة الانتقالية كذلك وضع الصيغة النهائية لخططها لضمان مستوى أدنى من الأمن للانتخابات.

الاتصالات بقوات التحرير الوطنية (رواسا)

١٤ - أعلنت قوات التحرير الوطنية (رواسا) في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ استعدادها لاستئناف محادثات السلام مع الحكومة الانتقالية، وكانت تلك هي الإشارة الأولى من نوعها منذ إنهاء لحكومة المفاوضات الرسمية بعد أن أعلنت قوات التحرير الوطنية مسؤوليتها عن مذبحة غاتومبا التي حدثت في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وردا على مبادرة قوات التحرير الوطنية، أعلن الناطق باسم الرئيس ندايزيي أن الحكومة لن ترفض المحادثات. وفي نفس الوقت اتصلت قوات التحرير الوطنية بممثلتي الخاصة عبر وسيط وأعلنت استعدادها للتفاوض مع الحكومة الانتقالية. وبينما تظل المسؤولية عن التوسط في عملية السلام البوروندية على عاتق المبادرة الإقليمية، إلا أن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أية مساعدة للمنطقة وللميسر لتسهيل تحقيق وقف إطلاق النار وإقرار السلام الدائم في بوروندي.

لجنة رصد التنفيذ

١٥ - عقدت لجنة رصد التنفيذ المنشأة عملا باتفاق أروشا ثلاثة اجتماعات خلال الفترة قيد الاستعراض. وعقدت دورتها الثالثة والعشرين يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولاحظت اللجنة الخطوات المنجزة في عملية السلام. ودعت الحكومة خاصة إلى اعتماد القوانين المتعلقة بإنشاء قوة دفاع ودوائر أمنية وطنية؛ وتسجيل الحركات السياسية المسلحة كأحزاب سياسية؛ وبدء برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في الموعد المقرر.

١٦ - وخلال دورتها العادية الرابعة والعشرين المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعربت لجنة رصد التنفيذ عن قلقها إزاء تقرير اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، الذي يبين بالتفصيل انتهاكات حقوق الإنسان التي تواصل القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا)

ارتكابها ضد المدنيين. كما أعربت اللجنة عن قلقها من المناورات السياسية التي تكتنف مسودة الدستور، ودعت جميع الأطراف إلى احترام اتفاق أروشا، كما دعت الحكومة إلى وضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات وقانون البلديات، والتعاون بشأن المسائل المتعلقة بمواءمة الرتب العسكرية في سياق البرنامج العام لإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٧ - ورحبت لجنة رصد التنفيذ في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بالتقدم المحرز في عملية السلام، بما في ذلك نشر قوائم الناخبين، وإصدار القانونين المتعلقين بقوات الدفاع الوطنية ودائرة الشرطة الوطنية، وتسجيل الحركات السياسية المسلحة السابقة كأحزاب سياسية. غير أن اللجنة أعربت عن قلقها المستمر إزاء محاولات الرئيس ندايزيي تعديل مسودة الدستور قبل الاستفتاء. وحذرت اللجنة بقوة في رسالة موجهة إلى الرئيس من انتهاك اتفاق أروشا. وأشارت إلى توصياتها السابقة بشأن العملية الانتخابية، وعلى الأخص ضرورة إكمال اللجنة الانتخابية جدولا زمنيا جديدا للانتخابات، وضرورة احترام موعد ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ المقرر لإجراء الاستفتاء. ونظر أعضاء لجنة رصد التنفيذ في القانون الجديد المتعلق باللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، مشيرين إلى ضرورة تفادي تداخل الاختصاصات بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وبين لجنة التحقيق القضائية الدولية المقترحة. وعقدت اللجنة جلستين استثنائيتين في شباط/فبراير للنظر في المسائل المتعلقة بعودة اللاجئين البوروندين، والفئات السكانية الضعيفة الأخرى، والإصلاح العقاري والسجناء السياسيين.

ثالثا - البعد الإقليمي

١٨ - وقد حضرتُ القمة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في دار السلام بجمهورية تترانيا المتحدة. وفي أعقاب اعتماد إعلان دار السلام لمبادئ السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، بدأت البلدان الأعضاء الأحد عشر الأساسية في المؤتمر الدولي العمل معا لترجمة المبادئ إلى إجراءات فعلية، بُغية ضمان معالجة الأسباب العميقة لعدم الاستقرار في المنطقة، والصلات بين الصراعات المختلفة، معالجة شاملة. وتحقيقا لهذا الهدف أنشئت لجنة إقليمية مشتركة بين الوزارات مهمتها إعداد مشروع بروتوكولات وبرامج عمل في المجالات الأربع التي تناولها المؤتمر. وعقدت اللجنة المشتركة بين الوزارات اجتماعها الأول في كيغالي يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ومن المزمع عقد جلسات إضافية قبل انعقاد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات البلدان الرئيسية في وقت لاحق من هذا العام.

١٩ - واستمرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي في رصد التطورات في المنطقة التي يمكن أن تؤثر في عملية السلام البوروندية، لا سيما الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما لم يحدث أي تصعيد يُذكر في تسلل الجماعات الأجنبية المسلحة إلى داخل بوروندي، أبلغ المراقبون العسكريون التابعون لعملية الأمم المتحدة عن استمرار حوادث السطو المسلح وسرقة المواشي في مقاطعتي بوبانزا وبوجومبورا الريفيتين، على أيدي عناصر مسلحة قيل إنها تنسحب عبر الحدود إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمر موظفو عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاتصال بصورة وثيقة، وفي عقد اجتماعات منتظمة في بوكافو وبوجومبورا. وعُقد أول اجتماع استراتيجي مشترك بين البعثات في كنشاسا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير بمشاركة ممثلي الخاصين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ومن المقرر عقد الاجتماع الاستراتيجي المشترك بين البعثات المقبل في بوجومبورا في أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢٠ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أصدرت الحكومة الانتقالية بلاغا أعربت فيه عن اعتزامها تطبيع العلاقات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، زار وزير خارجية بوروندي كنشاسا، وأسفرت الزيارة عن إبرام اتفاق ثنائي متعلق بتطبيع العلاقات والتعاون على المسائل الأمنية بين الدولتين. وفي ضوء ذلك التطور الإيجابي طلبت من ممثلتي الخاصة لبوروندي السعي من خلال التباحث مع الحكومتين المعنيتين ومع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وضع خطة عمل تسمح بتعزيز الأمن على طول الحدود المشتركة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - ومن التطورات التي تثير القلق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ظهور منشورين ملهبين للمشاعر في مدينة بوجومبورا يومي ١٤ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكان كلا المنشورين شبيها بالمنشورات التي كانت متداولة قبل مذبحة غاتومبا في آب/أغسطس ٢٠٠٤، والتي دعت إلى إبادة اللاجئين الكونغوليين من البانيامولنغ في بوروندي.

٢٢ - وقامت عملية الأمم المتحدة في بوروندي على الفور بتوجيه اهتمام الحكومة الانتقالية إلى هذه المسألة وزادت عدد الدوريات الليلية والنهارية في المناطق التي يوجد فيها اللاجئون من البانيامولنغ. ويوجد في بوروندي نحو ٣ ٠٠٠ لاجئ من البانيامولنغ يؤويهم

مخيمان في موارو وموينغا، إضافة إلى نحو ٨٠ أسرة تقيم في موقع عبور سابق في بلدية بوجومبورا.

٢٣ - واتخذت الحكومة الانتقالية أيضا خطوات لتعزيز الأمن في هذه المناطق. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدر ممثلي الخاص بيانا عاما شدد على خطورة التحريض على الكراهية ضد أي طائفة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، جرى اجتماع بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بوكافو لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة فيما يتصل بحماية اللاجئين من البانيامولنغ. وبتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي إجراء اتصالات وثيقة مع السلطات المحلية، والدرك وقوة الدفاع الوطني من أجل رصد الحالة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الانتقالية ما زال يتعين عليها إعلان ما توصلت إليه من نتائج بخصوص مذبحة اللاجئين من البانيامولنغ التي حدثت في غاتومبا في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

بعثة مجلس الأمن

٢٤ - قامت بعثة لمجلس الأمن موفدة إلى أفريقيا الوسطى بزيارة بوروندي يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ للمرة الرابعة منذ عدة سنوات. وقوبلت هذه الزيارة بالترحيب من الأطراف البوروندية وأبلغتهم رسالة قوية عن التزام المجتمع الدولي المستمر بعملية السلام في بوروندي. وإذا كانت البعثة قد أعربت بوجه عام عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز على أساس مبادئ الحوار وتقاسم السلطة والمصالحة، فإنها قد شجعت أيضا نظراءها البوروندين على التعجيل بإنهاء العملية الانتقالية.

رابعا - التطورات العسكرية والأمنية

٢٥ - ظلت الحالة الأمنية في بوروندي مستقرة على العموم. غير أن المصادمات المسلحة قد تواصلت بين القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية وبين قوات التحرير الوطنية (رواسا) في مقاطعات بوجمبورا الريفية، وبوبانزا، وسيبيتوكيه. وقامت القوات المسلحة البوروندية بعدة عمليات هجومية محددة الأهداف حيث تفيد التقارير أن مدنيين يشتبه في كونهم مقاتلين من قوات التحرير الوطنية وغيرهم ممن اتهموا بأعمال اللصوصية تعرضوا لسوء المعاملة والاعتقال والاحتجاز. وواصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي الإعراب عن شدة القلق من تواتر حرمان عدد

من المدنيين الذين تحتجزهم قوات الأمن من العدالة ومن حقوقهم الإنسانية والقانونية الأساسية.

٢٦ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قتل حاكم مقاطعة بوبانزا وحارسه الشخصي عندما أوقفت موكبه جماعة من المهاجمين لم تعرف هويتهم. ويعتقد أن نفس الجماعة قد نصبت كمينا لسيارة تقل برلمانيين بوروندين كانوا مسافرين عبر نفس الطريق بين بوجومبورا وبوبانزا. واتهمت الحكومة البوروندية قوات التحرير الوطنية (رواسا) بأنها المسؤولة عن ذلك، وهو ادعاء نفته هذه الجماعة المسلحة نفيا قاطعا. وأصدرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي بيانا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أعربت فيه عن استيائها فيه لمقتل الحاكم، وقامت بعد ذلك بالتحقيق في الحادث، غير أنها لم تتمكن من التأكد من الدوافع التي تقف وراءه أو التحقق من مرتكبيه.

٢٧ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تعرض أربعة مراقبين عسكريين تابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي للسرقة تحت تهديد السلاح في مقاطعة روتانا، حيث دخلت إلى محل إقامتهم مجموعة ترتدي زيا عسكريا. وهذا الهجوم مثارُ قلق شديد ويتعين على الحكومة الانتقالية الحرصُ على اتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة.

٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، جددت الحكومة الانتقالية جهودها لتقليل مستوى الجريمة، وإن كانت النتائج المحرزة محدودة، وشرعت في وقت لاحق خلال نفس الشهر في مناقشة مشروع قانون يقترح تخفيض مدة المحاكمة بصورة كبيرة بالنسبة للجناة الذين يُقبض عليهم متلبسين بارتكاب جرائم عنيفة. واستجابة للمخاوف الدولية من أن يخالف هذا القانون الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت بوروندي طرفا فيها، تم سحبه وتجري إعادة صياغته.

الأسلحة الصغيرة

٢٩ - وما زال انتشار الأسلحة داخل البلد مسألة تبعث على القلق. وخلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قام مستشار معني بشؤون منع الصراعات وانتشار الأسلحة الصغيرة بزيارة لبوروندي باسم الوحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة والتسريح التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقييم انتشار الأسلحة في صفوف السكان المدنيين سعيا إلى وضع برامج أهلية لنزع السلاح مع السلطات المحلية. وقد عكفت أمانة برنامج تخفيض الأسلحة الصغيرة التابع لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والإنعاش، على وضع نهج موجه لمنطقة البحيرات الكبرى مع تحديد التركيز على بوروندي. وبتعاون مع

عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج تخفيض الأسلحة الصغيرة، تخطط الوحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة والتسريح لبدء برامج في بوروندي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٠ - واستنادا إلى تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2005/30) المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يوجد حاليا نحو ٣٠٠ ٠٠٠ بندقية في حوزة مختلف الجماعات المسلحة المشاركة في عملية السلام في بوروندي، إضافة إلى المليشيات وقوات الدفاع والمتمردين المحليين. ولذا يرحب بتوصية الفريق باستحداث عنصر للأسلحة الصغيرة وإنشاء بيانات أساسية ومخزون للأسلحة بالنسبة لبوروندي. غير أن استحداث هذا العنصر قد يتطلب موارد إضافية.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت الحكومة الانتقالية في التشريع المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للإجراءات ذات الأبعاد الإنسانية المتعلقة بالألغام والمركز الوطني لتنسيق الإجراءات ذات الأبعاد الإنسانية المتعلقة بالألغام. ويتوقع أن تبدأ المؤسسة السويسرية لإزالة الألغام وهيئة المعونة الدولية التابعة للكنسية الدانمركية (Danish Church Aid) أنشطة تدريبية في آذار/مارس ٢٠٠٥ بهدف تنفيذ برامجهما بحلول نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٥. ويجري وضع برنامج دعم متكامل تابع للأمم المتحدة لمساعدة الحكومة الانتقالية في جهودها من أجل النهوض بالمسؤولية الكاملة عن تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وإزالة الألغام على الصعيد الوطني.

إصلاح القطاع الأمني

٣٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أصدر الرئيس نداييزي قانونين يرسمان الخطوط العريضة لإنشاء وتنظيم وتشكيل وسير عمل قوة جديدة للدفاع الوطني ودائرة جديدة للشرطة الوطنية. وتم تعيين رئيس أركان قوة الدفاع الوطني ونائب له في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وأعقب ذلك في ٢٨ كانون الثاني/يناير تعيين المدير العام للشرطة الوطنية ونائبه.

٣٣ - ويوفر كلا القانونين، اللذين يتفقان إلى حد كبير مع اتفاق أروشا، الإطار الهيكلي لإنشاء كل من قوة الدفاع ودائرة الشرطة. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحديد إجراءاتهما التشغيلية، وسن الصكوك والأنظمة القانونية الضرورية. وستمضي عملية الأمم المتحدة في بوروندي في عملها مع الأطراف والجهات المانحة من أجل رسم استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن.

٣٤ - وفي غضون ذلك، وعقب النجاح في تدريب وإدماج وحدات أمنية قوامها ١ ٨٠٠ فرد مشتركةٍ بين القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية في تينغا في نهاية عام ٢٠٠٤، تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والأحزاب والحركات السياسية المسلحة وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لبدء تدريب وإدماج ٢ ٧٠٠ فرد إضافي من أعضاء الأحزاب والحركات السياسية المسلحة، والقوات المسلحة البوروندية في مركز التدريب في تينغا، بتمويل من عدد من الحكومات ولا سيما الحكومة الهولندية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج

٣٥ - ورغم ما حصل من تأخير في البداية، يسعدني أن أبلغ عن إحراز تقدم فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أطلق الرئيس ندايزي عملية نزع السلاح والتسريح في مورامفيا. وتم إلى غاية ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ نزع سلاح وتسريح ٤٤١ ٤ مقاتلا سابقا من الأحزاب والحركات السياسية المسلحة، ومن القوات المسلحة البوروندية - الذين لن يُدمجوا في قوات الأمن - وذلك في ثلاثة مراكز تسريح في جيتيغا، وبوبانزا، و مورامفيا. وفي كل مركز من مراكز التسريح، تلقى المقاتلون السابقون تدريبا أساسيا لتنمية المهارات التي تُيسِّر إعادة اندماجهم السياسي والاقتصادي، إضافة إلى تقديم مساعدة مالية. وتواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان التابع للبنك الدولي تقديم مساعدة تقنية للأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المعنية بتسريح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم بغية تحسين نوعية مشاريع برامجها المتعلقة بإعادة الاندماج الاجتماعي والتي ستكون جاهزة للنشر في وقت لاحق عام ٢٠٠٥.

٣٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقع الرئيس ندايزي مرسوما يجمع مقاتلي الأحزاب والحركات السياسية المسلحة الستة الموجودة في ١٢ منطقة للتجمع قبل نزع السلاح، في خمسة مواقع تجميع، اثنان منها لقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديموقراطية (نكورونزيزا) في ماباندا (مقاطعة ماكامبا) وغاشينغوا (مقاطعة مورامفيا)؛ وموقعان للأحزاب والحركات السياسية المسلحة في كيبويِي (مقاطعة بوبانزا) وفي بوراماتا (مقاطعة بوبانزا)؛ وموقع واحد للاندماج في دائرة الشرطة الوطنية في روغازي (مقاطعة بوبانزا). وأتاحت هذه العملية تحويل الأحزاب والحركات السياسية المسلحة إلى أحزاب سياسية وتسجيلها بهذه الصفة، وهو ما بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣٧ - وبحلول ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، دخل ١٢ ٩٥٠ مقاتلا سابقا، معظمهم من قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديموقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية، ومن أعضاء سابقين في القوات المسلحة البوروندية، إلى مواقع التجمع استعدادا لنقلهم إلى مركز تسريح. وتتسم الظروف العامة السائدة في مواقع التجمع بأنها سيئة، مما يحتم على وزارة الدفاع التحلي باليقظة لضمان إتاحة المساعدة المناسبة وتوزيعها توزيعا عادلا. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، اجتمعت اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار والأمانة التنفيذية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي لمعالجة الشواغل المحددة المتعلقة بالظروف السائدة في موقع التجمع في بوراماتا. واتفقت جميع الأطراف في اجتماعات لاحقة على بدء التسريح الأولي للمقاتلين السابقين من بوراماتا. وستواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي الضغط على السلطات للوفاء بالتزاماتها والعمل في نفس الوقت على توفير المساعدة المناسبة.

٣٨ - ولا يزال يتعين على الأحزاب والحركات السياسية المسلحة المتبقية بدءُ تحولها الكامل من مناطق التجمع قبل نزع السلاح إلى مواقع التجمع، علما أن هناك عددا من المسائل غير المحسومة منها المواءمة بين الرتب، وتعيين ممثلي هذه الأحزاب والحركات في القيادة العليا لقوة الدفاع الوطني، والموافقة على خطة الاندماج وعودة القوات المسلحة البوروندية إلى ثكناتها. وفي غضون ذلك، انتقل إلى موقع التجميع في كيبويي فريق متقدم صغير يمثل الأحزاب والحركات السياسية المسلحة، وذلك بعد اجتماع جرى بين وزير الدفاع وممثلي الخاص في ١٦ شباط/فبراير.

٣٩ - وحسب اتفاق تم التوصل إليه بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي، والأمانة التنفيذية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، والقوات المسلحة البوروندية ستجري عملية عودة جنود القوات المسلحة البوروندية إلى ثكناتهم بصورة متزامنة مع نقل مقاتلي الأحزاب والحركات السياسية المسلحة إلى مواقع التجمع. وسيتولى رصد أمنهم في هذه المواقع مراقبون عسكريون تابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، بتنسيق مع الوحدات الأمنية المشتركة وأفرقة اتصال مشتركة تضم ممثلين من جميع الأطراف. ويجب التعجيل بإنهاء المفاوضات بشأن هيكل القيادة المتكامل وإعلان خطة للاندماج حتى يتسنى كفالة إدماج أفراد الأحزاب والحركات السياسية المسلحة في الهياكل الأمنية الوطنية.

٤٠ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، طلبت الوكالة الألمانية الدولية للتعاون التقني توقيع اتفاقية جديدة مع المفوضية الأوروبية وبرنامج الأغذية العالمي لإضفاء طابع نظامي على الترتيبات القائمة وإتاحة استمرار التمويل الكافي فيما يتعلق بتوزيع الغذاء على أفراد الأحزاب والحركات السياسية المسلحة. وتُجري عملية الأمم المتحدة في

بوروندي حاليا مناقشات مع الوكالة الألمانية الدولية للتعاون التقني والمفوضية الأوروبية والحكومة الانتقالية لكفالة استمرار توفير الأغذية وتوزيعها.

٤١ - والجدير بالذكر أن المرحلة الأولى من تسريح الأطفال الجنود قد انتهت في عام ٢٠٠٤ حيث قامت اليونيسيف وشركائها خلال هذه السنة بتسريح ٢٦٠ ٢ من أفراد القوات المسلحة البوروندية ومن الأطفال الجنود من ''حماة السلام''، وذلك من خلال الهيكل الوطني للأطفال الجنود. وقد بدأت المرحلة الثانية من تسريح الأطفال الجنود في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وانتهت بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وجرى تسريح ٦١٨ طفلا إضافيا من الأحزاب والحركات السياسية المسلحة الست، فالتحقوا بعائلاتهم أو وضعوا في كنف الرعاية الأهلية.

٤٢ - ومع ما أحرز من تقدم، لا تزال هناك مسائل غير محسومة قد تؤدي إلى تأخير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. ومن جملة هذه المسائل مواءمة الرتب وعدم وجود خطة تشغيلية مشتركة للاندماج في الجيش. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عقد الفريق الثلاثي العامل المعني بالمواءمة بين الرتب - الذي يضم اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار ورؤساء الأركان المعنيين بالاندماج وعملية الأمم المتحدة في بوروندي - اجتماعا قدم على إثره توصيات إلى وزارة الدفاع بشأن المواءمة بين الرتب. ويتعين الانتهاء من المواءمة بين الرتب بحلول نهاية شباط/فبراير لتفادي تأخير عمليتي التسريح والإدماج. ويتعين على الحكومة الانتقالية أيضا أن تتحلى بقدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بخطط إعادة إدماج المقاتلين السابقين لكي يتسنى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

الشرطة

٤٣ - في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقع وزير الأمن العام ورقة بعنوان ''مفهوم توحيد الشرطة الوطنية البوروندية''. وتنشئ هذه الورقة، التي شاركت في إعدادها الحكومة الانتقالية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، عملية وتحدد مسؤوليات الجهات الفاعلة المختلفة في توحيد الشرطة الوطنية وتحويلها. وهي توفر كذلك إطاراً أساسياً يمكن للمانحين أن يحددوا من خلاله مستوى وطبيعة المساعدة التي يقدمونها.

٤٤ - وتتوخى هذه الورقة إصلاح الشرطة الوطنية وتوحيدها على مرحلتين. وتركز المرحلة الأولى على كفالة الأمن خلال الانتخابات، الذي يتوقع أن توفره كل من قوات الشرطة الوطنية وقوات الدفاع. وتنطوي المرحلة الثانية على أنشطة متنوعة للتوطيد والإصلاح على المدى الطويل ومبادرات لتنمية القدرات.

٤٥ - ويجب أن تشارك قوة الشرطة المدنية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، خلال المرحلة الأولى، في لجنة لم تنشأ بعد للاختيار والفحص والتمحيص، بعد تحديد هوية المرشحين الذين يتعين إدماجهم في قوة الشرطة الوطنية وستساعد في تدريب مدربيهم. وفي هذا الصدد، بدأت عملية الأمم المتحدة في بوروندي في ١٨ شباط/فبراير دورة مدتها ١٠ أيام لتدريب المدربين على ثلاث دفعات تتكون كل منها من ٧٠ من مدربي الشرطة المدنية في الشرطة البوروندية يجري اختيارهم من الموظفين الحكوميين وأفراد الأحزاب والحركات السياسية المسلحة. واستمرت قوة الشرطة المدنية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي أيضا في إسداء المشورة للحكومة الانتقالية بشأن الأمن خلال الانتخابات، وكذلك لسلطات الشرطة المحلية في محافظة جيتيغا ونغوزي مابيكا وموينغا وبلدية بوجومبورا.

خامسا - نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي

٤٦ - بلغ قوام القوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عدد ٣٧٨ ٥ فرداً من إجمالي قوام القوة المأذون به وهو ٦٥٠ ٥ فرداً. وتضم القوة الحالية ٩١ ضابط أركان و ١٩٠ مراقباً عسكرياً تم نشرهم في ٢٧ من مواقع الأفرقة وكتائب المشاة، من باكستان (نشرت في محافظة سيبيتوكي) وإثيوبيا (جيتيغا وموينغا) ونيبال (بوبانزا ونغوزي) وجنوب أفريقيا (بلدية بوجومبورا وبوجومبورا الريفية وموارامفيا وموارو) وكينيا (مكامبا) وسرية مشاة من موزامبيق (بلدية بوجومبورا).

٤٧ - وشملت الأنشطة التنفيذية الرئيسية للعنصر العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة في بوروندي رصد اتفاقات وقف إطلاق النار والمساعدة في توزيع المواد الانتخابية على الصعيد الوطني ورصد تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك نقل قدامى محاربي الأحزاب والحركات السياسية المسلحة من مناطق التجمع قبل نزع السلاح إلى مواقع تجميع معينة. ويوفر العنصر العسكري كذلك يومياً من ١٢ إلى ١٨ من مرافقي البعثات الأمنيين لموظفين من عملية الأمم المتحدة في بوروندي، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن القوافل الغذائية المتوجهة إلى مختلف مواقع التجمع/التجميع عبر بوروندي. ولا تزال وحدات عملية الأمم المتحدة في بوروندي منتشرة وقد زادت من دورياتها بالقرب من مخيمات اللاجئين في موارو وموينغا، وموقع المرور العابر سابقاً في نغاغارا (بلدية بوجومبورا) حيث يوجد لاجئو البانيامولينغ الكونغوليين.

٤٨ - وكان الهدف من سلسلة من العمليات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي خلال فترة الإبلاغ هو ردع المقاتلين الأجانب عن التسلل عبر الحدود والحد من تدفق

الأسلحة غير المشروعة والمساعدة في رصد الحظر المفروض على الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقوم العنصر العسكري أيضا يومياً بأعمال الاستطلاع الجوية والدوريات البحرية، وذلك لغرضي الرصد وبناء الثقة على حد سواء. وقدمت عملية الأمم المتحدة في بوروندي المساعدة العسكرية واللوجيستية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية توطئة لنشر لواءين فيما بعد في جمهورية الكونغو الديموقراطية عن طريق بوجومبورا.

٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أنشأت عملية الأمم المتحدة في بوروندي مكتبها الإقليمي الرابع في نغوزي. واستكمل نشر الموظفين المدنيين لعلية الأمم المتحدة في بوروندي عبر البلد بإنشاء مكتب إقليمي خامس في بوجومبورا الريفية في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد عززت هذه المكاتب الإقليمية المساعدة التي تقدمها عملية الأمم المتحدة في بوروندي للعملية الانتخابية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، ورصد حقوق الإنسان، وحملات التوعية العامة، وإصلاح عمل الشرطة والنظام الجنائي. وقد سمحت كذلك لعملية الأمم المتحدة في بوروندي بالعمل في شراكة وثيقة مع قيادات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

٥٠- ويضم كل مكتب إقليمي موظفين في مجال الانتخابات وحقوق الإنسان والشرطة المدنية والشؤون المدنية والإعلام يعملون تحت رئاسة منسق إقليمي. وعلاوة على ذلك، لكل مكتب منطقة مسؤولية مطابقة لحدود المقاطعة لضمان عدم ازدواجية الاتصالات مع السلطات المحلية. ورغم أن مناطق العمليات العسكرية تختلف عن المناطق الإدارية التي يستعملها العنصر المدني، فإن عملية الأمم المتحدة في بوروندي سعت مع ذلك إلى إقامة المكاتب في نفس المكان، مما يسمح باتباع نهج البعثة المتكاملة واستعمال الموارد المشتركة. وفي هذا الصدد، بلغ التخطيط لإقامة مقر متكامل من الحاويات على مساحة خضراء في بوجومبورا مرحلة متقدمة. وبعد إكماله، سيعزز تواجد عملية الأمم المتحدة في بوروندي في بوجومبورا في مكان واحد.

٥١ - ووفقاً للفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، تتفاوض الأمانة العامة منذ بعض الوقت مع الحكومة الانتقالية لإبرام اتفاق مركز قوات لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. وعلى إثر استعراض شامل لتعليقات حكومة بوروندي على المشروع، من المتوقع أن يقوم مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة بإرسال فريق إلى بوروندي قريبا لاختتام المناقشات بشأن هذا الاتفاق.

سادسا – حقوق الإنسان وسيادة القانون والمسائل الجنسانية

٥٢ – كما ورد بشكل مفصل في تقريري السابق، لا تزال حالات القتل خارج نطاق القضاء وأعمال العنف التي ترتكبها القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما) وحراس السلام ضد السكان المدنيين مستمرة، بما في ذلك نهب الممتلكات والتخويف والابتزاز والاعتقال غير القانوني وسوء معاملة المعتقلين والاغتصاب والتعذيب. وهناك إفادات كثيرة عن نهب جنود الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية للأحياء خلال العمليات التي يقومون بها ضد قوات التحرير الوطنية في بلدية بوجومبورا وبوجومبورا الريفية، واحتجازهم بعض الأحيان أفراداً يشتبه في تعاونهم مع قوات التحرير الوطنية خلال عدة أيام منتهكين بذلك التشريعات الوطنية.

٥٣ – وقد زاد وصول المدنيين إلى المنظمات المحلية والدولية زيادة مهمة بالمقارنة مع الفترة السابقة لوصول عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ورغم ذلك استمر جنود كل من الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) في منع الضباط العسكريين وموظفي حقوق الإنسان التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي من الوصول إلى مناطق معينة وإلى المنشآت العسكرية الواقعة في بلدية بوجومبورا وبوجومبورا الريفية.

٥٤ – وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعرب أحد كبار أفراد الدرك عن قلقه بشأن تصرف المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في بوجومبورا الريفية، وكون قادة القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية غير مستعدين لتحميل جنودهم المسؤولية عن أفعالهم. وبذريعة العمل أثناء ''حالة حرب''، قليلاً ما يجري التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها هؤلاء الجنود ضد السكان المدنيين.

٥٥ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أدان وزير الأمن العام ممارسة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية التي يسير بمقتضاها ''إدارات موازية'' في بوجومبورا الريفية وقال إن جنود المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الذين ينتهكون القانون سينالون عقابهم. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اعترف بعض قادة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية بأن قواتهم ارتكبت تجاوزات ضد السكان المدنيين وطلبوا من عملية الأمم المتحدة في بوروندي

المساعدة على معالجة المشكلة. وخلال هذه الفترة، سمح كل من القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية لموظفي حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي من زيارة عدد من المواقع العسكرية. ويجب أن تبين القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية التزامهما بضمان مراعاة جنودهما لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.

٥٦ – وما زال عدد حالات العنف الجنسي مصدر قلق كبير. وما زالت عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني والجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تعمل معاً لتعزيز الوعي وإجراء حملات توعية عامة وتوفير المساعدة النفسية والطبية والقانونية للضحايا. ودفع عمل الدعوة الذي قام به مكتب منسق الشؤون الإنسانية، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوزير الصحة إلى دعم بروتوكول طبي محدد لضحايا العنف الجنسي قابل للتطبيق داخل كل مرفق صحي عام على الصعيد الوطني.

٥٧ – وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، انضم موظفو الأمم المتحدة في بوروندي، بقيادة ممثلي الخاص، إلى المنظمات المحلية والدولية في مسيرة ضد العنف الجنسي في بوجومبورا بمناسبة اختتام حملة مدتها ١٦ يوماً على الصعيد الوطني لوقف العنف الجنسي ضد المرأة. ويكاد الإبلاغ عن حالات العنف العائلي يكون منعدماً رغم الاعتقاد بأن عددها مرتفع.

٥٨ – وأجرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥ تقييمات لسجون بوروندي الأحد عشر المكتظة. وأجرت كذلك، بالتعاون مع سلطات السجون، تقييمات طبية وصحية في أربعة سجون في بوجومبورا وجيتيغا ونغوزي. وتعمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي حالياً مع السلطات لإعادة تنشيط قاعدة بيانات مركزية لجميع المساجين، بما في ذلك التعريف بهوية القصر والمسنين. وتعمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي كذلك مع المسؤولين القضائيين لتعجيل محاكمة القصر المحتجزين لمدة طويلة على ذمة المحاكمة.

٥٩ – وأجرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي كذلك زيارات رصد منهجية لزنزانات الحجز في مخافر الشرطة على الصعيد الوطني. ومن المخالفات الشائعة التي أثيرت مع مسؤولي الشرطة التسجيل غير القانوني والزنزانات المكتظة واشتراك الأماكن بين الراشدين والقصر واحتجاز الأفراد لفترات زمنية مطولة والأسباب غير الكافية للاحتجاز. وأُطلق سراح عدد

من الأفراد نتيجة لزيارات عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وقامت الشرطة في عدة أماكن بجهود واضحة لمعالجة الشواغل. وأُعدت وثائق عن سوء المعاملة في موقعين في بلدية بوجومبورا.

٦٠ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدر الرئيس نداييزيي قانوناً ستنشأ بموجبه لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة. وسيكون دور هذه اللجنة ولجنة التحقيق القضائية الدولية المقترحة (التي ستقوم بعثة التقييم التي أوفدتها، عما قريب،بتقديم تقرير بشأنها إلى مجلس الأمن) جزءاً لا يتجزأ من استجابة بوروندي للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المستمرة والمزمنة، بعد التوصل إلى توافق آراء بشأن الطريق إلى الأمام.

المسائل الجنسانية

٦١ - بقيت جهود عملية الأمم المتحدة في بوروندي لتعميم مراعاة المنظور الإنساني خلال فترة الإبلاغ تركز على المشاركة السياسية للمرأة، خاصة دعم حصة ٣٠ في المائة التي خصصها مشروع الدستور لمشاركة المرأة في مؤسسات الدولة. وتدعو عملية الأمم المتحدة في بوروندي كذلك إلى إدراج أحكام تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قانون الانتخابات وقانون الجماعات المحلية. ووضعت اللمسات الأخيرة على خطة عمل شاملة لحشد النساء للانتخابات، كما جرى توفير التدريب في كل محافظة بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

٦٢ - وفي إطار البعثة، تعمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي منذ بعض الوقت مع الأقسام ذات الصلة لضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة بالمرأة في مناطق التجميع. وتجري عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة، تقييماً للاحتياجات سيوصي الحكومة الانتقالية بمجالات تحتاج إلى تحسين لا بد منه لكفالة التسريح الملائم للنساء اللواتي تشاركن القوات المحاربة، بما في ذلك استراتيجيات إعادة اندماج ملائمة، ومسائل متعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٦٣ - ويعد الوعي بالمسائل الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءاً لا يتجزأ من التدريب التوجيهي الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى الموظفين المدنيين وموظفي الشرطة المدنية التابعين لها. وجرى كذلك تصميم دورة لتدريب المدربين لفائدة العسكريين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وتعمل فرقة عمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي المعنية بالمسائل الجنسانية، المذكورة في تقريري السابق، حالياً، بكامل طاقتها، وتبذل في الوقت الراهن جهود لإنشاء فريق تنسيق مشترك بين الوكالات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر منظومة الأمم المتحدة في بوروندي.

سابعا – الحالة الإنسانية

٦٤ – طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حماية المدنيين في بلدية بوجومبورا (بلدة كانيوشا) وبوجومبورا الريفية (بلدتي موتامبو ونيابيرابا) مثارا للقلق نظرا لازدياد حالات القتل المحددة الهدف والخطف والتعذيب والاختطاف. وتعتبر جميع أطراف الصراع مسؤولة عن استمرار جباية الضرائب القسرية، وسوء التصرف في الأراضي والمنازل.

٦٥ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قامت السلطات الإقليمية والقوات المسلحة البوروندية بتشجيع زهاء ٠٠٠ ٢٥ شخص مشرد من بلدة كابيزي، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٤ على العودة. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ونتيجة لمناوشات وقعت مع قوات التحرير الوطنية، أمرت القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وقوات الدفاع عن الديمقراطية، نحو ٠٠٠ ١٣ شخص بإخلاء منازلهم في بلدة كانيوشا. ونتج عن الحركة رغم انتظامها اضطراب للآلاف من السكان، الذين وصل آخر فوج منهم إلى منازلهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٦٦ – وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٦٥١ ٣ لاجئا إلى بوروندي عام ٢٠٠٥، إما بشكل تلقائي أو بمساعدة من الأمم المتحدة. وظل العدد يتزايد تدريجيا كل سنة منذ عام ٢٠٠٢، عندما بلغ العدد الإجمالي للعائدين المسجلين ٢٨٣ ٥٢ لاجئا فقط، وارتفع إلى ٣٦٦ ٨٢ في عام ٢٠٠٣، ثم إلى ٣٢٧ ٩٠ في عام ٢٠٠٤. وتعكس أعداد العائدين الثقة المتنامية في عملية السلام، والتحسن العام في الأوضاع الأمنية، ولا سيما في داخل البلاد وفي المقاطعات المجاورة لجمهورية تترانيا المتحدة.

٦٧ – تتطلب الحالة الهشة للأمن الغذائي والوضع التغذوي للسكان في المقاطعات الشمالية، تعزيز البرامج الإنسانية من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في كيروندو وموينيغا وإنغوزي. ونتجت الأوضاع الهشة في معظم الأحيان، من الآثار الناجمة من تكرار دورات الجفاف وانخفاض إنتاجية الأرض، وسوء نوعية الغذاء اليومي للأسر، وتكرار حالات انتشار الأمراض. وفي الحالات التي أبلغ فيها عن ارتفاع معدلات سوء التغذية، أكدت التقييمات اللاحقة، محدودية خدمات الإشراف على التغذية ومحدودية نطاقها بعد دمج الدائرة الوطنية للتغذية في النظام الصحي الإقليمي. ويجري استعراض هذه القضية بالتشاور مع السلطات الصحية الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. ويضطلع في الوقت ذاته بأنشطة مماثلة، تهدف إلى تعزيز الإنذار المبكر والإشراف في مجالات الأمن الغذائي والتغذية، في كل من مقاطعات كيانزا ورويجي وكانكوزو.

ثامنا – التنمية والمشاريع السريعة الأثر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٨ – يظل تقديم المساعدة الإنمائية بعد الفترة الانتقالية، عاملا حيويا لترسيخ الإنجازات المحققة أثناء الفترة الانتقالية، وإعادة بناء الاقتصاد المدمر والهياكل الأساسية للدولة. وبالإضافة إلى استراتيجية الحد من الفقر التي يطبقها البنك الدولي، وضع فريق الأمم المتحدة القطري إطارا لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨، مراعيا الأهداف الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وخطط التنمية الوطنية. وسيهدف تنفيذ إطار العمل للمساعدة الإنمائية إلى وضع أساس للسلم المستدام والنمو الاقتصادي، يتيح لجميع البوروندیين كسر حلقة الفقر والصراع. ويرتبط الصراع في بوروندي بضغوط ديموغرافية وبانعدام الموارد. وبذلك، فإن قدرة الحكومة المنتخبة على توفير فرص اقتصادية للسكان، سيكون عنصرا مهما في ضمان السلام. وفي الوقت ذاته، سوف تكون هنالك حاجة لزيادة مساهمات المانحين الدوليين، إذا أريد لبوروندي أن تتجاوز بنجاح المرحلة الانتقالية.

المشاريع السريعة الأثر

٦٩ – في الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٢٩ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر المجتمعية في ١٢ مقاطعة، مبلغ ٤٧٦ ٤١٧ دولارا بتمويل مباشر، تم صرف ٨٠ في المائة منها بالفعل. واستطاعت عملية الأمم المتحدة في بوروندي من خلال هذا البرنامج، إعادة إصلاح ١٠ مدارس استفاد منها أكثر من ٠٠٠ ٧ معلم وطالب، ووفرت مباني جديدة لنحو ٤٠٠ فرد من الأيتام، وأجرت إصلاحات لثلاثة مراكز للصحة المجتمعية، توفر خدمات لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص، وقدمت معدات رياضية وكتب لنحو ٠٠٠ ٥٣ تلميذ، كما وفرت المأوى لنحو ١٠٨ أسرة، ومياه الشرب لنحو ٥٠٠ ١٣ قروي. واستفادت المجتمعات الريفية الصغيرة أيضا بما فيها مجتمع بتوا المحلي، من المشاريع السريعة الأثر التي تنفذها البعثة. وسيساهم التشييد المتوقع لتسعة جسور صغيرة في محافظتي رويغي وبوبانزا، في تحسين سبل الحصول على الخدمات المجتمعية الأساسية، وزيادة الفرص التجارية لأربع مجتمعات محلية نائية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٠ – حدثت زيادة كبيرة في عدد البوروندیين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذين يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان هناك ٠٥٠ ٥ بوروندي يتلقون العلاج بالمقارنة إلى

١ ٢٠٠ في بداية تلك السنة. وتعني زيادة هذا العدد إلى أربعة أضعاف، أن ٢٠ في المائة ممن يحتاجون إلى العلاج، قد توفرت لهم فرص الحصول عليه الآن. وفي الوقت الذي أبدت فيه الحكومة والشركاء الدوليون الالتزام، لا تزال هنالك حاجة لمضاعفة الجهود، إذا أريد لبوروندي تحقيق نسبة ٥٠ في المائة من فرص الحصول على العلاج التي حددتها لنهاية عام ٢٠٠٥.

تاسعا – قواعد السلوك

٧١ – واصل ممثلي الخاص عمله بحزم لتطبيق سياسة ''عدم التسامح إطلاقا''، بشأن السلوك غير السوي وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة في بوروندي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الموظف المسؤول عن مدونة قواعد السلوك لبعثة الأمم المتحدة في بوروندي، وبصحبة ممثلي الخاص وقائد القوة، إحاطات إعلامية لجميع قادة الوحدات وكبار الضباط. وبدأ برنامج موسع لزيارة المكاتب الإقليمية، استكمالا لزيارات كل واحدة من الكتائب والتدريب الإرشادي، الذي يتلقاه جميع الموظفين المدنيين لدى وصولهم إلى مكان البعثة.

٧٢ – تركز عمل قوة العمل المعنية بقواعد السلوك في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، على تحديد السلوك السيئ والتصدي له ومنعه. وبدأ في هذا الصدد تنقيح مواد التدريب وأدلة التدريب التي يستخدمها الأفراد العسكريون بالعملية لضمان توضيحها، وفهم هؤلاء الأفراد لمعايير السلوك التي تتوقعها الأمم المتحدة منهم.

٧٣ – وعولجت على نحو ملائم الشكاوى القليلة المتعلقة بسوء سلوك بعض أفراد الأمم المتحدة، ويجري التحقيق فيها. وإذا أريد للبعثة تحقيق المعايير العليا التي حددتها هي نفسها، فقد يلزم عدد إضافي من الموظفين لتعزيز قدرة البعثة على تطبيق قواعد السلوك وتعزيز قدراتها التأديبية.

عاشرا – الإعلام

٧٤ – في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بدأ عنصر الإعلام في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بثا إذاعيا يوميا باللغتين الفرنسية والكيروندية، لمؤسسة إذاعية عامة وأربع مؤسسات إذاعية خاصة، تغطي نحو ٩٠ في المائة من البلاد. وتواصل البرامج الإذاعية دعمها لولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، مع تركيز خاص على التسريح وإعادة الإدماج، والتثقيف في المجال الانتخابي والمدني. ووزعت البعثة أيضا من خلال مكاتبها الإقليمية، نسخا من مشروع الدستور والملصقات الانتخابية والتثقيفية والنشرات، وأنتجت روايات مسرحية،

كجزء من الحملة الدعائية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي لتوعية المجتمعات المحلية. وتستضيف عملية الأمم المتحدة في بوروندي أيضا، مؤتمرات صحفية أسبوعية، لتوضح للجمهور البوروندي عمل البعثة، والتقدم المحرز في عملية السلام.

حادي عشر – ملاحظات

٧٥ – بالرغم من التأخير في إصدار الجدول الانتخابي، حدث تقدم متواصل في عملية السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالتمديد السلمي للفترة الانتقالية، والأعمال التحضيرية للانتخابات، وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبدخول العملية الانتقالية مرحلتها النهائية الأكثر أهمية، يجب الآن إكمال المهام الرئيسية دون إبطاء، بما في ذلك إعلان قانون انتخابي وقانون المجالس البلدية وتحديد تواريخ واقعية في الجدول الانتخابي، والبدء في إدماج حقيقي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، لمعالجة اهتمامات جميع الأطراف. كما يتعين أيضا إجراء تقييم دقيق لإدماج جبهة التحرير الوطنية في عملية السلام، من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدام في شتى أنحاء بوروندي.

٧٦ – وفي الوقت الذي تحقق فيه تقدم كبير، لا يزال التوتر السياسي سائدا في البلد، مما يؤثر في الثقة المتبادلة بين الأطراف. ولا تزال المصالح المذهبية والفردية تميز عملية السلام وتؤثر فيها. ولذلك، فإنني أكرر ندائي إلى جميع القادة السياسيين والعسكريين، بألا يحيدوا عن الطريق، وأن يحترموا نص وروح اتفاق أروشا، وأن يكملوا العملية الانتقالية بنية خالصة وفي أسرع وقت ممكن.

٧٧ – لقد لعبت المبادرة الإقليمية والمجتمع الدولي منذ البداية، دورا رئيسيا في دعم عملية السلام ودفعها إلى الأمام في بوروندي، وغالبا ما كان يتم ذلك عن طريق الخوض في عناصر معقدة وحساسة في الفترة الانتقالية. ومن البديهي أن استدامة السلام بعد الانتخابات، سوف تتطلب نفس المستوى من المشاركة الإقليمية والدولية إن لم يكن مستوى أكبر لتوفير الضمانات لجميع قطاعات المجتمع البوروندي. ولقد وجهت ممثلي الخاص لكي يستكشف مع الأطراف البوروندية، والشركاء الإقليميين والدوليين، الطريقة التي تستطيع بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة الدعم لتوطيد السلام بعد الانتخابات، كما أعتزم أن أقدم توصيات محددة، في تقريري القادم إلى مجلس الأمن.

٧٨ – وعلى نحو مماثل، ستكون هنالك حاجة لاستجابة حاسمة من جهة المانحين، لما بعد الفترة الانتقالية، للمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلد، في وقت تزداد فيه أعداد العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا، إضافة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين اجتماعيا، ودمج أفراد القوات المسلحة. ويمكن معرفة الصلة بين الصراع والتنمية في

أفريقيا بوضوح من حالة بوروندي، وهي واحدة من أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان في أفريقيا. ولذلك يجب أن يشمل النهج الشامل لحفظ السلام وبناء السلام في البلاد، رغبة المجتمع الدولي في إكمال الاستثمار في حفظ السلام، وتوفير مدخلات حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة، لتفادي عودة نشوب الصراع.

٧٩ - لا يزال حجم انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي يمثل مصدرا للقلق العميق. ويجب أن تعالج بشكل حاسم ثقافة الإفلات من العقاب، التي ساهمت في الصراع، لوضع الأسس لسلام دائم ومصالحة وطنية في البلاد. كما يتعين أن يمثل التركيز من جديد على هذا الموضوع الأساسي، إحدى الأولويات للحكومة المنتخبة حديثا عند تشكيلها.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أشكر رؤساء دول المبادرة الإقليمية، ولا سيما رئيس المبادرة والميسر، على جهودهما المتواصلة في المحافظة على سير العملية الانتقالية على الدرب. كما أود أن أعرب عن تقديري الخالص لكل الرجال والنساء العاملين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، الذين يعملون بلا كلل، تحت قيادة ممثلي الخاص، لكفالة إحلال السلام في بوروندي. وبالمثل، فإني أتوجه بالتقدير إلى العاملين في منظومة الأمم المتحدة، وفي الكثير من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ممن يساهمون بطريقة كبيرة في عملية السلام، ومواصلة إحراز التقدم.

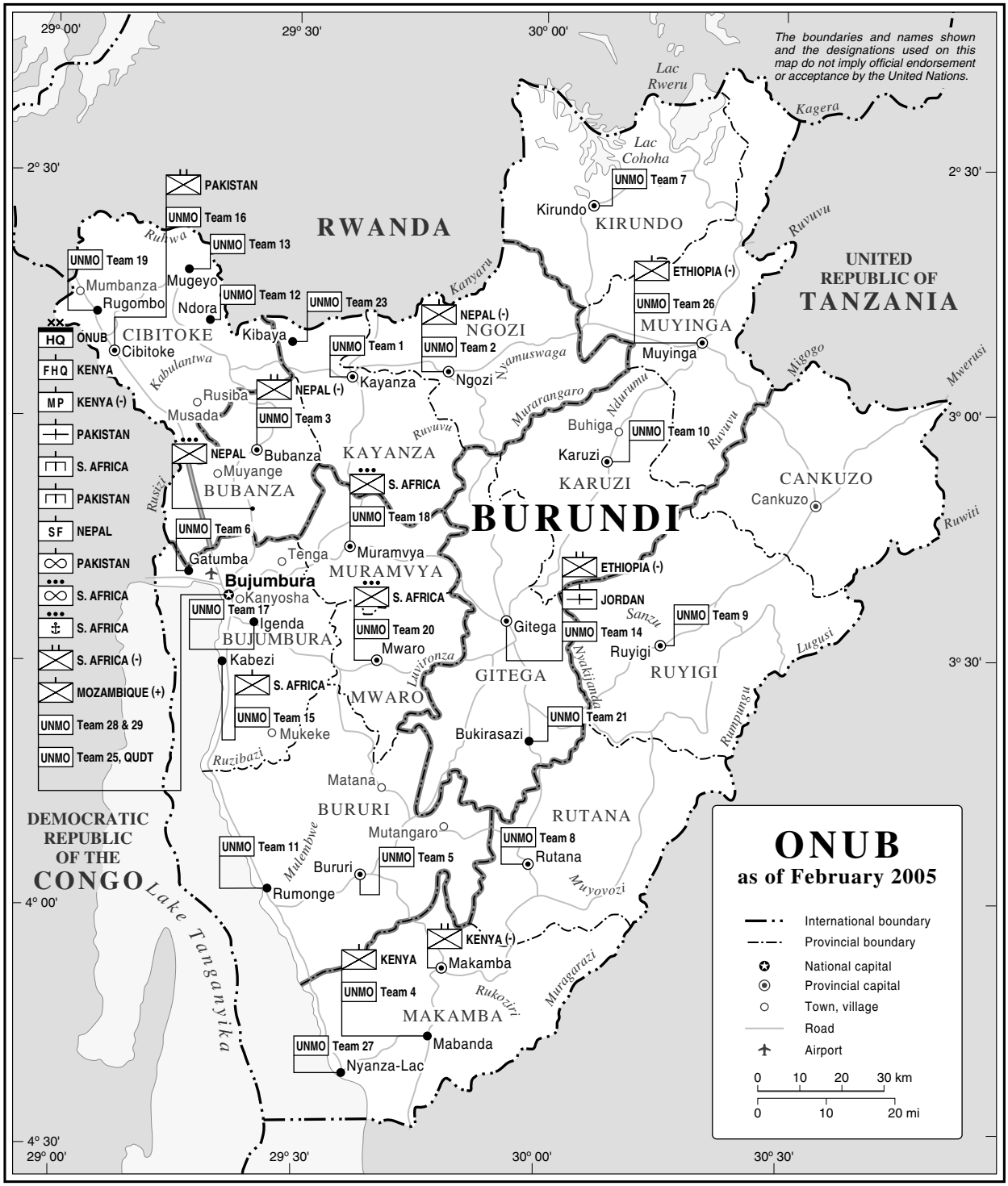

Map No. 4222 Rev. 3 UNITED NATIONS
February 2005

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section